المحور الثاني: صندوق النقد الدولي

تمهيد : تعد المنظمات الدولية الاقتصادية من اهم أشخاص القانون الدولي الاقتصادي ، نظرا لطبيعة النشاطات التي تمارسها هذه المنظمات ، والتي تنصب على الجوانب الاقتصادية التي تحددها مواثيقها المنشأة ، أو التي تطورت نتيجة ممارساتها (الشركات المتعددة الجنسيات – المنظمة العالمية للتجارة - . وعليه فإن دراستنا تنصب على المنظمات الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية)الدولية والتي لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة - . فتنظيمها على المستوى العالمي لم يظهر الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية : حيث منظمة الأمم المتحدة عام 1945 - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنتي 1944-1945 . المنظمة العلمية للتجارة سنة 1995 .وعليه سنتطرق في هذا المحور الى العناصر الآتية

1-تعريف المنظمة الاقتصادية الدولية : مؤسسة دائمة تنشئها مجموعة من الدول بقصد التعاون والتنسيق في مجال الاقتصادي معين . وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية والإرادة الذاتية لدى مباشرتها لاختصاصاتها المحددة في ميثاق انشائها.

2 .أهداف المنظمات الاقتصادية الدولية

- ✓ المساهمة في تطوير مستوى المعيشة
- ✓ معالجة المشاكل بين الدول
- ✓ اتخاذ القرارات الاجتماعية بخصوص العديد من الأمور الدولية
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية -تشجيع التعاون الدولي
- ✓ تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء وحماية مصالح الدول

حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي

- **العضوية** 190 :بلدا*
- **المقر الرئيسي** :واشنطن، العاصمة.
- **المجلس التنفيذي: 24**مديرا تنفيذيا يمثل كل منهم بلدا واحدا أو مجموعة بلدان.
- **الموارد البشرية** :حوالي 2700 موظف من 150 بلدا.
- **مجموع حصص العضوية:** 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (687 مليار دولار أمريكي) .
- **الموارد المقترضة:** 492 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (708 مليار دولار أمريكي) .
- **المبالغ المرصودة بموجب اتفاقيات الإقراض:** 200 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (288 مليار دولار أمريكي)، منها 94 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (136 مليار دولار أمريكي) لم تُسحب بعد.
- **أكبر المقترضين:** الأرجنتين ومصر وأوكرانيا وباكستان.
- **أكبر القروض الوقائية** :المكسيك وشيلي وكولومبيا.
- **الإنفاق على تنمية القدرات** 303 :مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2020، أي حوالي ثلث إجمالي ميزانية الصندوق .

نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه :

أ -مفهوم صندوق النقد الدولي .

وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشأت بموجب اتفاقية بريتن وود سنة 1945 للعمل على تعزيز و سلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في نظام النقد الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الازمات وأطلق عليه اسم الصندوق حتى يتمكن ان يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون للتمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات .

ب- أسباب إنشاء الصندوق (مشكلة السياسة النقدية بين الحربين العالميتين :حولت معظم الدول العودة إلى نظام الذهب في فترة مابين الحربين العالميتين ، نظرا لما كان يحققه من استقرار نقدي في العلاقات الدولية .غير أن هذه التجربة لم تكن ناجحة لأن السلطات النقدية في المجتمع الدولي وجدت أن الذهب لم يعد نظاما مجديا لحكم العلاقات النقدية الدولية .

وعليه فإن العودة إلى نظام الذهب بين الحربين لم يكن إلا من أجل اعتماد سعر صرف ثابت ، وخاصة الدول التي كانت معدلات التضخم فيها مرتفعة .

وقد كانت الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي في ظل نظام الذهب توحي بقرب انهياره .أما السبب المباشر لهذا الانهيار فهو دوام الاختلال في ميزان المدفوعات سلبيا ، مما أدي إلى استمرار استنفاذ احتياطياتها الذهبية و دوام اختلال موازين دول أخرى ايجابيا .وقد أدى هذا الوضع إلى انقسام الدول إلى فئتين : فئة تفتقر إلى الأرصدة الذهبية ، وأخرى تتراكم لديها الأرصدة الذهبية .وعلية لجأت دول الفئة الأولى إلى الاقتراض من دول الفئة الثانية ، وعندما عجزت بعض الدول عن الوفاء بديونها اضطرت للخروج على نظام الذهب بدأ من سنة 1931.

ومنذ ذلك الوقت انتهت مرحلة ثبات سعر الصرف. وبدأت مرحلة تقلبات أسعار الصرف في ظل نظام العملة الورقية غير قابلة للتحويل .وقد نجح النظام الجديد قرابة 05 سنوات . حيث تمكنت الدول التي اتبعت نظام حرية سعر الصرف من تحقيق إنعاش اقتصادي متفاوت النسبة، بيد ان هذا النجاح كان محدودا ومشوبا بأضرار فادحة ، ترتبت على التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف بسبب تنافس الدول على تخفيض العملة الخارجية لعملاتها ، أملا في تحقيق مكاسب على حساب بعضها بعضا ، لأن من شأن تخفيض العملة أن يؤدي إلى التنافس على الصناعة التصديرية بسب إقبال الخارج عليها ، لأن انخفاض سعرها الناجم عن تخفيض قيمة العملة . وقد كانت الدول تلجأ إلى هذا الأسلوب للخروج من حالة الكساد التي تصحب التقلب في أسعار الصرف .

ج- الخلفية التاريخية لنشأة الصندوق .

أدت السياسات النقدية الانفرادية إلى إلحاق الضرر بالعلاقات الدولية الاقتصادية،فشعرت الدول بالحاجة إلى التعاون النقدي الدولي للخروج من الأزمات التي سببتها السياسات التنافسية غير المنتظمة وهكذا أنشئ بنك التسويات الدولية عام1930 ،كما انعقد مؤتمر اقتصادي دولي في لندن سنة 1933 لمعالجة المشكلات النقدية ولكنه لم يحقق نتائج إيجابية مباشرة .

وفي عام 1936 عقدت اتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأميريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بقصد التعاون على الحد من تخفيض العملة والتشاور حول سياسة الصرف، ولكن تأثير هذه الاتفاقية في معالجة المشكلات التي ثارت في ذلك

الوقت كانت محدودة لقلة عدد أطرافها ، ولأنها كانت اتفاقية مبادئ أكثر من كونها اتفاقية تتضمن التزامات محددة اتجاه عاقديها .أضف إلى ذلك عدم وجود موارد مشتركة يمكن للدول أن تلجأ إليها في الأوقات التي تقل فيها احتياطياتها من العملة الأجنبية . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وضع المجتمع الدولي امام جملة من الحقائق التي لايمكن تجاهلها ، وهي أن العالم أصبح متشابكا في مصالحة ومشكلاته الاقتصادية، وأن التدابير التي تتخذها دولة ما لمعالجة أزماتها النقدية الداخلية ، لابد أن تؤثر على الدول الأخرى المتعاملة معها في مجال المبادلات الاقتصادية ، وأن أي حلول للمشكلات متعددة الأطراف لن تكون ناجعة ما لم تكن متسمة بالجماعية .وعليه أصبحت الحاجة ماسة لوجود نظام يمكن للدول أن تقوم من خلاله بإجراء التعديلات في أسعار الصرف بالاتفاق فيما بينها لتصحيح الاختلال الذي يطرأ على موازين مدفوعاتها. بيد أن أي إجراء من هذا النوع يتطلب وجود موارد كافية من العملات الأجنبية تستطيع السلطات النقدية في مختلف الدول أن تعتمد عليها في تصحيح الاختلال .لذلك جرت محادثات بين الدول حول الوسيلة التي يمكن بموجبها تامين الموارد من العملات الأجنبية للتدخل في السوق النقدية ، ولإيجاد آلية موحدة يعتمدها المجتمع الدولي بهذا الخصوص .

وفي أواخر الحرب العالمية الثانية خطط المنتصرون (الولايات المتحدة الأمريكية –بريطانيا) للنظام النقدي الدولي الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية النقدية .وقد كانت المشروعات التي تم تقديمها انعكاسا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والقوة التي تتمتع بها كل دولة على حدى ، أكثر من كونها تعبيرا عن النظام الأكثر صلاحية لحكم العلاقات الدولية النقدية. من أبرز الخطط مشروعي كينز ووايت .

مشروع كينز(وزير المالية البريطاني): يرتكز على محورين أساسيين الأولى إنشاء مؤسسة دولية للنقد سماها اتحاد المقاصة الدولية والثانية خلق عملة دولية سماها البانكور.

مشروع وايت (رئيس إدارة البحوث النقدية بوزارة الخزانة الأمريكية) : تركزت على انشاء صندوق دولي لاستقرار أسعر الصرف وقد كانت هذه الخطة النواة الأولى لإنشاء صندوق النقد الدولي ولكن المشروع تأثر قليلا بخطة كينز .

يضاف إلى ذلك مشروعات تقدمت بها دول أخرى مثل كندا وفرنسا والصين ، إلى أن ظهرت مبادئ مشروع مشترك لمجموعة من الخبراء الذين أوصوا بإنشاء صندوق النقد الدولي. وقد كان التأثير وضحا للمشروع الأمريكي (اذ جاء مشروع الصندوق مستوحى من خطة وايت مع بعض التعديلات) .

في شهر أوت1944 دعت الولايات المتحدة الأميريكية44 دولة إلى مؤتمر **بريتن وودز** ، وتمخضت عنه منظمتان دوليتان هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ، وفي27 ديسمبر 1945 دخل اتفاق الصندوق حيز التنفيذ. وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق في الفترة من04 إلى 08 مارس 1946 في سافانا بولاية جورجيا الأمريكية حيث تم اختيار واشنطن مقرا للصندوق والبنك الدوليين . وفي سبتمبر1946 اجتمع ممثلو 40دولة وانطلقت الدورة الأولى لمجلس محافظي الصندوق ، وفي 18 ديسمبر 1946 نشر الصندوق أول قائمة بأسعار صرف عملات 32 دولة من الدول الأعضاء فيه ، وبدأ أول عملياته في 01 مارس 1947.

د- أهداف الصندوق :

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي :

1 - منح الثقة للأعضاء عن طريق اتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا تساعد الدول الأعضاء بتصحيح الأوضاع غير الملائمة لميزان المدفوعات دون الحاجة لاتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي

2 - تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول اطارا للتشاور فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية

3 - العمل على تقصير امد فترات التي تختل فيها ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وللوصول الى هذا الهدف فان الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات

4 - العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين بلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .

النظام الإداري لصندوق النقد الدولي

أ- نظام العضوية في صندوق النقد الدولي

إن العضوية في صندوق النقد الدولي تترتب عنها حقوقا للدولة العضو، كما تترتب عنها التزامات من قبل الدولة بمجرد قبولها عضوا فيه. وبناء على ذلك فإنه لابد من توافر شروط معينة حتى يتم قبول الدولة كعضو في صندوق النقد الدولي، وبعد قبول عضوية الدولة قد تطرأ ظروف معينة تؤدي إلى حرمان الدولة من ممارسة حقوق العضوية، وبالتالي سوف نتطرق إلى شروط العضوية، وشروط الانسحاب منها في مايلي:

أ-1- شروط اكتساب العضوية: لكي يتم قبول العضوية في صندوق النقد الدولي لابد من توافر شرطين:

- **التقدم بطلب إلى الصندوق:** حيث يجب على الدولة طالبة العضوية أن تتقدم بطلب إلى الصندوق توضح فيه كافة البيانات، والحقائق المعنية والمطلوبة من قبل الصندوق، ثم يقوم مجلس المديرين التنفيذيين بفحصه، وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس المحافظين الذي يبت في قبول العضوية من عدمها.

- **يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة:** إن عضوية الصندوق تقتصر على الدول كاملة السيادة، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وتتولى شؤونها الدولية.

أ-2- **إيقاف العضوية:** إن حرمان دولة ما من حقوق العضوية قد يكون مترتبة على الانسحاب من العضوية، أو على إيقاف العضوية.

* **الانسحاب الاختياري من العضوية:** يجوز للدولة العضو الانسحاب من عضوية الصندوق ولكن بعد استيفاء الشرطين التاليين:

- إخطار الدولة للصندوق بالانسحاب كتابة: ويعتبر تاريخ استلام الإخطار هو تاريخ الانسحاب.

- الوفاء بالالتزامات القائمة: عندما تنسحب الدولة من عضوية الصندوق، تتوقف عمليات وتعاملات الصندوق بعملة العضو المنسحب، ويتم تسوية وتصفية كل الحسابات الكائنة بين الصندوق والعضو المنسحب باتفاق يعقد بين الطرفين.

* **الإيقاف:** يمكن للصندوق إن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توافر شرطين

- إخلال الدولة العضو بالتزاماتها .

- إعلان الصندوق للدولة العضو بالالتزامات المنتهكة، وإعطاؤها مدة معقولة لانجازها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها .

* **الانسحاب الإجباري:** ويشترط ذلك توفر الشروط التالية:

- صدور قرار سابق بالإيقاف.

- عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة.

هـ -الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق النقد الدولي :

الهيكل التنظيمي :

يعمل العديد من الأفراد ولديهم انطباع بأن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة ذات سلطة عظيمة واستقلالية كبيرة، ويفترضون أنه يقرر أفضل السياسات الاقتصادية لكي يتبعها أعضائه، ثم يملي هذه القرارات على أعضائه، وبعد ذلك يتأكد أن أعضائه تعمل وفقها. ولا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من تلك المقولة. فبالإضافة لكونها غير مملات من قبل الصندوق، فإن الأعضاء أنفسهم يملون على الصندوق السياسات التي سوق يتبعونها. ويجري تسلسل الأوامر بوضوح من حكومات البلدان الأعضاء إلى الصندوق وليس بالعكس. وعند تحديد التزامات الأعضاء الفرديين قبل الصندوق، أو عند إتمام تفاصيل اتفاقيات القروض مع أحد الأعضاء، فإن صندوق النقد الدولي لا يتصرف من فراغ، وإنما كوسيط بين إرادة أغلبية جميع الأعضاء وهذا البلد العضو .

1-مجلس المحافظين :

و هو أعلى حلقة في سلسلة السلطة، ويتكون من محافظ من كل دولة عضو، و 156محافظا مناوبا. ونظرا لأن المحافظين و مناوبيهم هم وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية، فإنهم يتحدثون رسميا عن حكوماتهم. وتختص اللجنة المؤقتة بتقديم المشورة بشأن إدارة النظام النقدي الدولي، كما تقدم لجنة التنمية النصح بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الأكثر فقرا .ونظرا لانشغال المحافظين و مناوبيهم بالعمل المتواصل في بلادهم، فإنهم لا يجتمعون معا إلا في الاجتماعات السنوية للتعامل مع شئون الصندوق بصورة رسمية وكمجموعة واحدة. وأثناء بقية العام، ينقل المحافظون رغبات حكوماتهم لتدخل في نطاق العمل اليومي لصندوق النقد الدولي عن طريق ممثليهم

2- مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي :

والذي يقع بالمقر الرئيسي في واشنطن. ويشرف المديرون التنفيذيون البالغ عددهم مديرا، والذين يجتمعون في جلسات رسمية ثلاث مرات كل أسبوع على الأقل، على تنفيذ السياسات التي تحددها الحكومات الأعضاء من خلال مجلس المحافظين .

وفي الوقت الحاضر، يمثل سبعة مديرين تنفيذيين بلدانا بمفردها – وهي بلدان الصين وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما المديرون التنفيذيون الخمس عشرة الآخرون، فيمثل كل منهم تكتلا للبلدان الباقية البالغ عددها 190 بلدا. ونادرا ما يتخذ المجلس التنفيذي قراراته على أساس التصويت الرسمي، ولكنه يعتمد على تحقيق الإجماع بين أعضائه، وهو الإجراء الذي يقلل من احتمالات حدوث المواجهة على القضايا الحساسة ويعزز من الاتفاق على القرارات التي تم التوصل إليها .

ولصندوق النقد الدولي هيئة موظفين تتكون من حوالي ألفي فرد .

3-مديرعام الصندوق :

والذي يعتبر أيضا رئيس المجلس التنفيذي الذي يختاره. وجرى العرف على أن يكون العضو المنتدب شخصا أوربيا، أو على الأقل شخص غير أمريكي. (كما جرى العرف أيضا على أن يكون رئيس البنك الدولي شخصا أمريكيا) . ومدة عقد مدير عام الصندوق عادة ما تكون خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن لا يكون محافظا في الصندوق أو مديرا تنفيذيا كما يحدد السن بخمس وستين سنة عند تعيينه .

4- هيئة موظفي الصندوق :

ويتم اختيار الهيئة الدولية للموظفين من حوالي 100 بلد، وتتألف أساسا من الاقتصاديين إلى جانب المتخصصين في الإحصاء والعلماء في البحوث والخبراء في المالية العامة والضرائب وعلماء اللغويات والمكتبة والعمالة المساعدة. ويعمل معهم أعضاء هيئة الموظفين في المقر الرئيسي للصندوق بواشنطن،

على الرغم من وجود عدد قليل يتجه للمكاتب الصغيرة في باريس وجنيف وبالأمم المتحدة في نيويورك أو يمثل الصندوق في مهام مؤقتة في البلدان الأعضاء. وعلى خلاف المديرين التنفيذيين، الذين يمثلون بلدانا معينة، فإن أعضاء هيئة الموظفين هم موظفون دوليون، وهو ما يعني أنهم يعنون بشؤون الدول الأعضاء في مجموعها عند تنفيذ سياسات الصندوق، ولا يمثلون المصالح القومية لدولهم .

التنظيم المالي لصندوق النقد الدولي .

1 - **نظام العضوية .**

وهي مقصورة فقط على البلدان أو الدول، أي أنها غير متاحة للمنظمات والجمعيات المختلفة فالعضوية غير متاحة للأشخاص غير الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات. والصندوق لا يشترط لاكتساب عضويته أن تكون الدولة عضوا في الأمم المتحدة، و منذ قيام الصندوق وأعضاءه في تزايد متواصل حتى وصل الى 190 عضوا (حسب تقرير مارس 2021)حددت حصة كل عضو فيه وفقا للدخل القومي للدولة العضو ولمدخراتها المالية وميزانها التجاري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الاخرى، ويتوجب على الدولة العضو أن تدفع 25 %من حصتها أما بالذهب أو بالدولار و 75%الباقية بعملتها الخاصة.

وتنقسم العضوية الى عضوية أصيلة وتخص الدول المشاركة في "مؤتمر بريتن وودز" وانضمت الى الصندوق قبل سنة 1946أما الدول الاخرى فتعد اعضاء منظمة فقط وهذا لا يعني وجود اختلاف في الحقوق والواجبات بين الأعضاء الأصليين والمنظمين لكن هناك اختلاف من الناحية العملية في المنظمات الدولية الاقتصادية الى مبادئ تتفق مع تلك المطبقة على البلدان الاخرى التي اكتسبت عضوية الصندوق وشروط الانضمام الى عضوية الصندوق يحددها مجلس محافظي الصندوق وفقا الى مبادئ تتفق مع تلك المطبقة على البلدان الاخرى التي اكتسبت عضوية الصندوق.

كما أنه لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق بعد ابلاغه بذلك خطيا وعند ذلك يصبح الانسحاب ساري المفعول وإذا ما عجز احد الاعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق فيمكن ان يطلب منه الانسحاب من العضوية .

2-نظام الحصص

تمثل اشتراكات الحصص مكونا اساسيا في موارد الصندوق المالية وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الاساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي ,وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على اساسها الحد الاقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق وقوته التصويتية كما يؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

كان الاعضاء يدفعون 75 % بالعملة الوطنية والباقي من الحصة المتبقية بالذهب وعدلت فيما بعد وأصبح البلد العضو يدفع 75 % بالعملة الوطنية والباقي بالعملة القابلة للتحويل والاستخدام (الدولار الامريكي)

وتحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة في الدخل القومي والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات الاجنبية ومن هذا المنطلق تحسب على اساسه قوة العضو التصويتية فلكل عضو 250 صوت مستحق مضاف اليها صوت واحد مقابل كل100 الف وحدة حقوق سحب

خاصة ومن هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق وسياساته تندرج في استراتيجيتها العامة وأنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها فتستحوذ خمسة دول على اكثر من 39 من الحصص والأصوات وهي الو م ا 17من المائة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ب22من المائة وإذا اضفنا مجموعة اخرى من دول الاتحاد الاوربي نجد 12دولة تستحوذ على اكثر من نصف الاصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178دولة سوى على اقل من نصف الحصص والأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة

ويجري الصندوق مراجعة عامة دورية للحصص. وقد اختُتِمَت المراجعة الرابعة عشرة في 2010 ودخلت حيز التنفيذ في 2016. وبموجبها تضاعفت موارد الصندوق المستمدة من الحصص إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 687 مليار دولار أمريكي). أما المراجعة الخامسة عشرة فقد اختُتِمَت عام 2020 دون زيادة في الحصص.

3- الاقتراض :يعتبر الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الاعضاء الذي يلجا اليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

وقد لجأ الصندوق الى هذا المصدر اعتبارا من سنة 1962وتم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد المجلس التنفيذي في جانفي 1982المبادئ التوجيهية للاقتراض التي تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه.